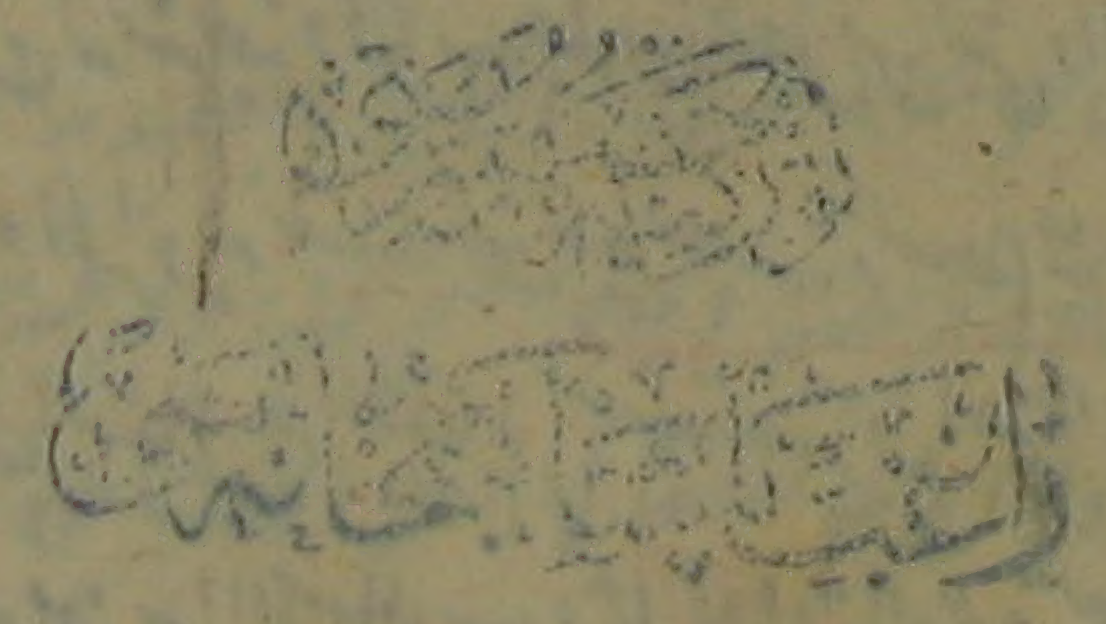


الفوائد السنية في شرح العقائد العصرية
 للعبد الضعيف المحتاج الى رحمة ربه اللطيف
 سليمان بن احمد القسطنطيني غفر الله له ولوالديه
 ولجميع المومنين امين



RAĞIP P.
 Ka. N.
 778

٧٨٦ ط ١

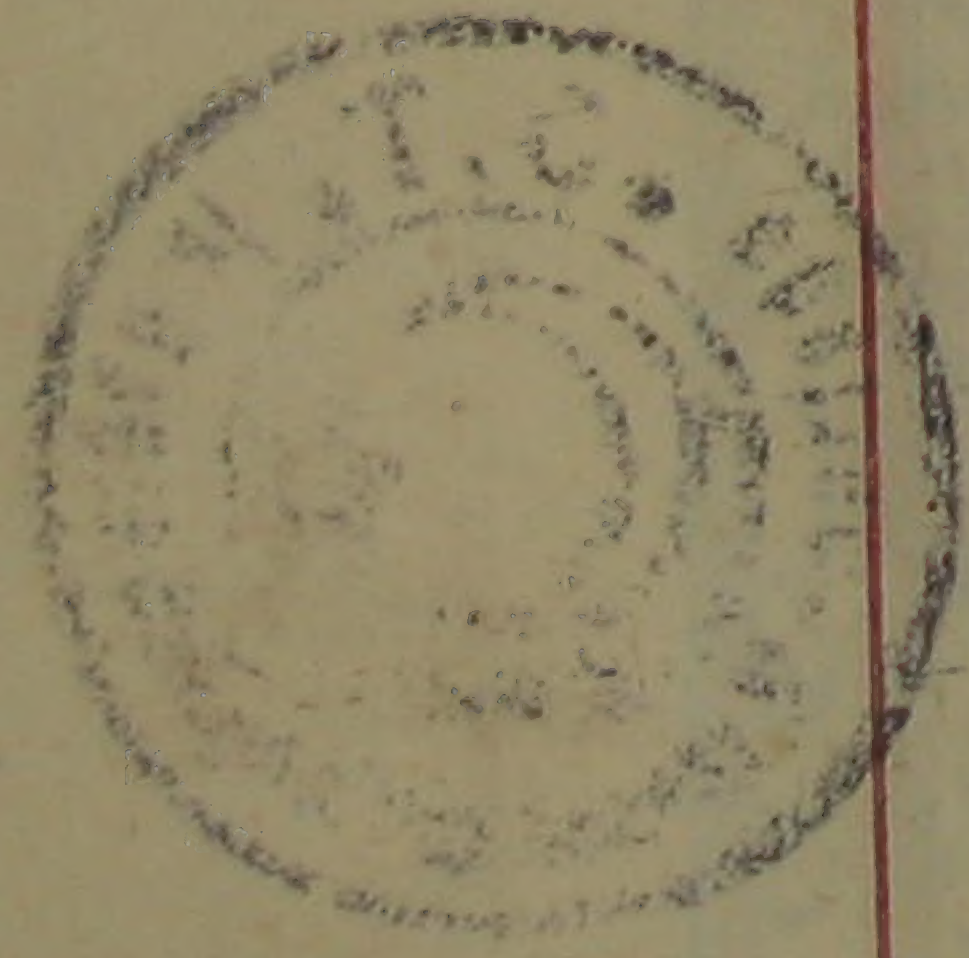


٧٨٠

اسم الكتاب
 عقبة
 ١٥١



T. C.
 MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
 RAĞİP P. KUTUPHANESİ
 Sayı: 643/1-3



بسم الله الرحمن الرحيم
 تحذرك على ما علمتنا من قواعد العقائد الدينية وخولنا من عوارف
 المعارف اليقينية ونصلي على نبيك المبعوث بالبحر الطاهر
 والايات الباهرة وعلى الكرام واصحابه العظام والذين يتبعون
 باحسان الى يوم القيام **وبعد** فليكن كانت العقائد العصرية جارة
 للقواعد الاسلامية مع غاية من التفتيح والتمهيد من جهة من حسن التنظيم
 والترتيب اذ ان اشهرها شرحا وافيا بكشف مقاصد ما كان
 في تحقيق قواعد ما عرضنا عن الاطباء الملم والى الجاز الخى تبصرة للطلبة
 وتذكرا لاولى الالباب ناويا ان اسميه بالفوائد السنية في شرح
 العقائد العصرية ربنا لا تخرج قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا
 من لدنك رحمة انك انت الوهاب قال المص قال النبي صلى
 عليه وسلم النبي انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحى اليه وكذا الرسول
 وقد يخض بمن له شريعة وكتاب فيكون اخض من النبي والام في النبي
 للعهد محاربي والمراد به نبينا محمد عليه الصلوة والسلام على ما ينساق
 اليه الذهن في امثال هذا المقام **ستفترق امتي** اي امة الاخابة
 كما هو الظاهر من هذا الاسلوب **ومحل على امة الدعوة** بعين جدينا
 وسبعين فرقة **بما اخرج** على السلام حيث وقع ما اخبر به
 قال الامدي كان المسلمون عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على عقيدة واحدة وطريقة واحدة
 الا من كان بين النفاق ويظهر الوفاق ثم نشأ الخلاف بينهم

اول في امور اجتهادية لا يوجب ايمانا ولا كفرا وكان غرضهم منها
 اقامة مراسم الدين وادامة منافع الشرع القويم وكان الخلاف يدرج
 ويترق شيئا فشيئا الى اخر ايام الصحابة حتى ظهر معبد مجبني
 ونيلان المشني ويونس الاسواري وخالفوا في القدر
 واستناد جميع الاشياء الى التقدير الله كما ولم يزل الخلاف
 يتشعب والاراء تتفرق حتى تفرق اهل الاسلام واربوا الخلاف
 الى ثلث وسبعين فرقة وقد ذكرها المص في اواخر المواضع
 فمن اراد معرفتها فليرجع اليه كلها في النار من حيث الاعتقاد
 الا واحدة قبل ومن ثم اي الفرقة الناجية قال الدين هم على
 ما عليه واصحابي رواه الترمذي وهذه اشارة الى مفاهيم
 هذه الرسالة عقائد الفرقة الناجية والمراد بالعقائد ما يقصد
 به الاعتقاد دون العمل فان الاحكام المأخوذة من الشرع
 قسما احدها ما يقصد به نفس الاعتقاد كقولنا الله تعالى عالم
 قادر سميع بصير وهذه تسمى اعتقادية واصولية وعقائد وقد
 دون علم الكلام لمخاطبها والثاني ما يقصد به العمل كقولنا الله تعالى
 والكلوة فرضية وهذه تسمى عملية وفرعية واحكاما ظاهرية
 وقد دون علم الفقه لها وهم الاشاعة ومن كثر وحذوهم
 اعني الماتريدي فالاشاعة اصحاب ابان الحسن بن اسمعيل
 بن اسحق بن سالم بن اسمعيل بن عبد الله بن بلال بن ابي بردة بن
 ابى موسى الاشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم اول من
 خالف ابا علي الجبائي ورجع عن مذهبه الى السنة على طريقة النبي

نفسه

وجماعة اى طائفة الصحابة رضوا عنه جميعا والماتريدية صحاب
 الى منصور الماتريدي تلميذ ابراهيم العياشي تلميذ ابراهيم الجوزجاني صاحب
 ابي سليمان الجوزجاني تلميذ محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى وماتريد
 قرية من قرى سمرقند المشهورة من اهل السنة في ديار خراسان والعراق
 والشام والكثير الاقطار بهم الكفاية وفي ديار ماوراء النهر
 الماتريدية وبين الطائفتين في بعض الاصول اختلاف كسيلة
 التكوين ومسئلة الاستثناء في الايمان ومسئلة ايمان المقلد
 غير ذلك والمحققون من الفريقين لا يثبت احدهما الا بالبدعة
 والفضالة خلاف المبطلين المتعصبين حتى ربما جعلوا الاختلاف
 في الفروع ايضا بدعة وضلالة كالقول بكل مسئلة التسمية مثلا
 وعدم نفق الرضو بالخارج من غير السبيلين وكجواز النكاح بدون
 الولي والصلوة بدون الناحية ولا يعرفون ان البدعة المدعومة
 بالمحدث في الدين من غير ان يكون في عهد الصحابة والتابعين ولا
 دل عليه الدليل الشرعي ومن جملة من يجعل كل امر لم يكن في عهد الصحابة
 بدعة مذمومة وان لم يتم دليل على قبحه منسكا بقوله ثم اياكم
 ومحدثات الامور ولا يعلمون ان المراد بذلك هو ان يجعل
 في الدين ما ليس منه كذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح
 المقاصد اجمع السلف من المحدثين وائمة المسلمين وال
 السنة وجماعة على ان العالم اى ما سوى الله تعالى من الموجودات
 مما يعلم به الصانع يقال عالم الاجسام وعالم الاعراض وعالم
 النبات وعالم الحيوان الى غير ذلك فيخرج صفات الله تعالى لانها

ليست غير الذات كما انها ليست عينها حادث بمعنى انه كان بقدر
 الله بعد ان لم يكن اى وجد بعد العدم خلافا للفلسفة حيث ذهبوا
 الى قدم السموات والارض من موادها وصورها واشكالها وقدم العنصر
 بموادها وصورها لكن بالنفع بمعنى انها لم تكن قط غير صورة نعم اطلقوا
 القول بحادث ما سوى الله تعالى لكن بمعنى الاحتياج الى الغير لا
 بمعنى سبق العدم عليه والشهور على حدوث في الاستدلال على حدوث
 العالم انه اعيان واعراض لانه انما قائم بذاته فعين والافرض
 والاعيان اجسام وجواهر لانها كانت مركبة فاجسام والافرض
 فجواهر وهى الاجزاء التى لا تتجزى والكل حادث اما الاعراض
 فبعضها باقية كالحركة بعد الكون والصفو بعد الظلمة و
 السواد بعد البياض وبعضها بالذليل وهو طريان العدم كما
 في اخذ اد ذلك فان القدم ينافى العدم لان القديم ان كان
 واجبا لذاته فظاهر والالزم استناده اليه بطريق الايجاب
 اذ الصادق عن الشئ بالتصدد والاختيار يكون حادثا بالضرورة
 والمستند الى الموجب القديم قديم ضرورة امتناع تخلف المعلول
 عن العللة واما الاعيان فلانها لا تخلو عن حوادث وكل ما لا تخلو
 عن الحوادث فهو حادث اما المقدمة الاولى فلانها لا تخلو عن
 الحركة والكون وبها حادثات اما عدم الخلو فلان الجسم لا يجوز
 لا تخلو عن الكون في حين فان كان سبوتا يكون آقا في ذلك الحيز بعينه
 فهو ساكن وان لم يكن سبوتا يكون آقا في ذلك الحيز بل في حيز آقا
 فتتحرك وهذا معنى قولهم الحركة كونان في اثنين في مكانين والكون

كوتان في اثنين في مكان واحد فان قبل مجوز ان لا يكون مسبوقا يكون
اخر اصلها في ان يحدث فلا يكون متحركا كما لا يكون ساكنا فكذا هذا
المنع لا يصح نالما فيه من تسليم المدعى على ان الكلام في الاجسام التي
تحدث فيها الاكوان وتحدث عليها الاعصار والاركان واما
حدوثها فلا ينما من الاعراض وهي غير باقية ولان ما هيته حركه لا
بينها من الانتقال من حال الى حال تقتضي المسبوقية بالغير والاركان
تتأخر فيها ولان حركه فهي على التقضي وعدم الاستقرار وكل سكون
هو جازم الزوال لان كل جسم هو قابل للحركه بالضرورة وقد عرفت
ان ما يجوز عدمه ممتنع قدمه واما المقدمة التي بينت فلان ما لا يكون
عن الحوادث لو ثبت في الازل لزم نبوت الحوادث في الازل
وهو محذور وهما ابحاث الازل لانه لا دليل على انحصار الالعيان
في الجواهر والاجسام وانه ممتنع وجود ممكن يقوم بذاته ولا يكون
متجيزا اصلها كالمعقول والنفوس المجردة التي يقول بها الفلاسفة
والجواب ان المدعى حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات
وهو الالعيان المتجيزة والاعراض لان ادلة وجود الحوادث
غير تامه على ما بين في المطولات الثاني ان ما ذكر لا يدل على
حدوث جميع الاعراض اذ منها ما لم تدرك ما ثبت اذ حدوثه
ولا حدوثه اضداده كالأعراض القائمة بالسماويات من الاشكال
والامشادات والاضواء والجواب ان هذا غير محل بالغرض لان
حدوث الالعيان يستدعي حدوث الاعراض ضرورة انها لا تقوم
الا بها الثالث انه لو كان كل جسم في حيز لزم عدم تنامي الاجسام

لان

لان الحيز هو السطح الباطن من الحاد الخامس للسطح الظاهر من
الحوي والجواب ان الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي
يشغله الجسم وتنفذه ابعاده الرابع الازل ليس عبارة
عن حالة مخصوصة حتى يلزم من وجود الجسم فيها وجود الحوادث
فيها بل هو عبارة عن عدم الازلية او عن استمرار الوجود في ازمته
مقدرة غير متناهية في ذات الماضي ومعنى ازمته ان كانت الحادثة
انه ما من حركه الا قبلها حركه لا فخرى لا ابدية وهذا هو مذهب الفلاسفة
وهم سلمون انه لا شيء من جزئيات حركه بغير ما في الكلام في حركه
المطلقة والجواب ان تعاقب الحوادث الغير المتناهية محال
لوجوهين احدهما طريق التطبيق وهو ان يفرض حيز من الحوادث
المتعاقبة من الان واخرى من يوم الطوفان كل منهما لا ازمته
ثم تطبق بينهما بحسب فرض العقل اجمالا بان يتقابل الاول
من هذه بالاول من تلك وهكذا فاما ان يتطابقا فيسأوى
الكل والجزء او لا ينقطع فينقطع الطوفان فيته ويلمز انتهاها الاية
لانه لا يميز عليها الا بقدر مشاهدتها ومنها طريق التكافؤ وهو
انما يفرض سلسلة من الحوادث المعين الذي هو يسوق بحادث
وهو ليس سابقا على حادث اخر بمشتركة المعلوم الاخير فضرورة
تقاضيها السابقة والمسبقية وتكافؤ المتضامتين
في الوجود لزم ان يشمل السلسلة على سابق غير مسبوق و
هو المنتهي واما الجواب بانه لا وجود للمطلق الا في ضمن جزئي
فلا يصح تقدم المطلق مع حدوث كل جزئيات فرد وديان

بان المطلق كما يوجد في ضمن كل جزئ له بداية فيأخذ من تلك الجنة
 حكمه كذا كذا يوجد في جميع الجزئيات التي لا بداية لها فيأخذ ايضا
 حكمها ولا استحالة في انقشاف المطلق بالمتقابلات بحسب شيئا
 وبانه لو صح لزعم ان لا يوصف بغيره بغيره ان بعدم التناهي فالصواب
 ما قد مناه من الجواب وعلى ان العالم قابل للفناء الى العدم الطاري
 على الوجود وهو فرع لحدوث من قال انه قديم قال لا يجوز عدمه
 لما تقدم واما من قال انه حادث فقد قال يجوز فناءه لكونه ماضية
 فمحيية هي قابلة للعدم حيث كانت مستقبته والعدم قبل
 الوجود كالعدم بعده لا تمايز بينهما ولا اختلاف بينهما فاجاز عليه لا
 ولم يجاز في ذلك احد الا الكرامية فانهم مع اعترافهم بحدوث
 الاجسام قالوا انها بديهة فيمتنع فناءها وعلى ان النظر الى الفكر
 في معرفة الله تعالى لا اجل حصولها واجب لتوهمه في كل انظر و
 ما ذاق السموات والارض فانظر الاثار رحمة الله كيف يحيى
 الارض بعد موتها والاد للوجوب ولتوهمه حين نزل ان في
 خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات
 لا على الابواب ولي لمن لا كهان للحسية ولم يتفكر فيها
 فقد اوعى بشرك التفكير في دلائل المعرفة فهو واجب ادلا وعبد على
 ترك غير الواجب والعمد في اثبات وجوب النظر ان معرفة الله تعالى
 واجبة اجماعا وهي لا تتم الا بالنظر فاللا يتم الواجب المطلق
 الا به فهو واجب وبه اي بالنظر الصحيح يحصل المعرفة فلا ف
 للسمنية حيث ينكرون افادة النظر العلم اصلا وبعض الفلاسفة

قد جاز عليه

حيث ينكرون افادة العلم في الالهيات بناء على كثرة الاختلاف
 وتناقض الاراد والجواب ان ذلك لفاد النظر فلا ينافي كون
 النظر الصحيح عما ان ما ذكرتم استدلال بالنظر فقيته اثبات ما يقين
 يتناقض فان زعموا انه معارضة بالقاسد قلنا اما ان يعيد
 فلا يكون فاسدا او لا يعيد فلا يكون معارضة فانه قبل كون النظر
 مفيد للعلم ان كان ضروريا لم يمتنع فيه خلاف كما في قولنا الواحد نصف
 الاثنين وانه كما نظر بالعلم اثبات النظر بالنظر وانه دور قلنا
 الضروري قد يمتنع فيه خلاف اما العناد او لتصوره في الادراك
 فان العقول متفاوتة بحسب العظرة باتفاق من العقلاء و
 استدلال من الاثار وشهادة من الاخبار والنظري قد ثبت بنظر
 مخصوص لا يعبر عنه بالنظر كما يقال العالم مستقير وكل متغير حادث
 يعيد العلم بحدوث العالم بالضرورة وليس ذلك بخصوصية هذا
 النظر بل لكونه صحيحا مقبولا بغيره فيكون كل نظر صحيح مقبول
 بغيره مطلقا مفيد للعلم ولا حاجة الى العلم ضرورة ان من علم ان
 العالم محدث وكل محدث فله مؤثر علم ان العالم له مؤثر سواء كان
 هناك معلم اولاد ذهب الملاحظة الى ان معرفة الله تعالى لا تحصل
 بدون العلم وهذا بطل ما ذكرنا وعلى ان العالم صانع قديم عالم
 بغيره ولا يبرهن لان العالم حادث كما ذكرنا حادث فله محدث
 بالضرورة فاما ان يتسلسل او يدور او ينتهي الى محدث قديم
 والاولان باطلا فقيس الثالث واجبا وجوده لانه محتاج
 عدمه بالنظر الى ذاته انه لو كان جائزا لوجوده لكان في جهة العالم فلم

من العقل مفيد للعلم

فلم يصلح محذرا للعالم ومبدأ له مع ان العالم اسم لجميع ما يصلح علما
 على وجود مبدأ له وقريب من هذا ما يقال ان مبدأ الملكات باسمها
 لا بد ان يكون واجبا اذ لو كان ملكا لكان في جملة الملكات فلم يكن مبدأ
 لها لا خالق سواه جوهر اكان الخلق ادعى للمخصوص الدالة
 عليه كقولك سى لا اله الا هو خالق كل شئ فاعبدوه ويهل من خالق غير
 الله وخلق كل شئ قال امام الحرمين في الارشاد والتحقق ائمة
 السلف قبل ظهور البوع والاهواء على ان الخالق هو الله تعالى
 ولا خالق سواه وان المحادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى
 في غير فرق بين ما يتعلق بقدرة العباد به وبين ما لا يتعلق
 فان يتعلق الصفة بشئ لا يلزم يستلزم تأثيرها فيه كالعلم
 بالمعلوم والارادة بفعل الغير فالقدرة المحادثة لا تؤثر
 في تقديرها اصلا والتفقت المعتزلة ومن تابعهم من اهل
 البوع على ان العباد موجودون لا فاعل لهم فحشرعون لها بفعل
 بهم ثم المتقدمون منهم كانوا يستفون من تسمية العبد
 خالقا لقرب عهدهم باجماع السلف على انه لا خالق
 الا الله واجترأ المتأخرون فسموا العبد خالقا على
 الحقيقة وقالوا حجة الاسلام لما بطل الجبر المحض بالضرورة
 يكون العبد خالقا لا فاعلا بالليل وجب الاقتصاد
 في الاعتقاد وهو انهما مقدرة بقدرة الله تعالى اختراعا
 وبقدرة العبد على وجه اخر من السلق يعبر عنه بالاكتمال
 وليس ضرورة تعلق القدرة بالمقدور ان يكون على وجه

الاختراع اذ قدرة الله تعالى الازل متعلقة بالعالم في غير اختراع
 ثم يتعلق به عند الاختراع نوعا اخر من السلق فحركة العبد باجماع
 نسبتها الى القدرة يسمى كسباله وباعتبار نسبتها الى قدرة الله تعالى
 خلقا فهو خلق للرب ووصف للعبد وكسباله وقدرته خلق
 للرب ووصف للعبد وليس كسباله متصف بجميع صفات
 الكمال مستغنى عن جميع سمات النقص باجماع العقلاء على ذلك
 فهو عالم لان فعله متقن وكل من فعله متقن فهو عالم اما الاول
 فظلمن نظري الافاق والانس وتاثر ارتباط العلويات
 بالسفليات سيما في الحيوانات وما هيت اليه من مصالحها و
 اعطيت من الالات المناسبة لها ويعين على ذلك علم التشرع
 ومناخ خلة الانسان واعضائه التي قد كسرت عليها المجلدات
 واما الثاني فضروري وينبئ عليه ان من راي خطأ حتما يتقن
 الفاظا غريبة رشيقة تدل على معاني دقيقة موقنة علم بالضرورة
 ان كاتبه عالم وكذا كل من سمع خطبا منتظما مناسب للمقام
 من شخص يضطر الى ان يجزم بانه عالم فان قيل المتقن ان اردت
 به الموافق للمصلحة في جميع الوجوه في الاشئ من مغزوات العالم وركبها
 الا ويشغل على مفيدة ويكن يقوره على وجه اكل او الموافق للمصلحة
 من بعض الوجوه فلا يدل على العلم اذ ما من اثر الا يمكن ان يتقن به
 منتفع سواء كان مؤثرا عالما او لا كما حرق النار وتبريد الماء
 او امر اثنان فينه لنا ما هو وكيف يدل على علم الفاعل ونقول ايضا
 انه منقوص بفعل النخل لتلك البيوت المسددة المتساوية بلا زجاج

بل جميع العقلاء على ذلك وهو منزّه عن جميع صفات النقص
 كما سبق من اجماع العقلاء على ذلك فلا شبهة له اي لا يشبهه
 شيء في الصفات فان صفاته من العلم والقدرة وغير ذلك
 اجل واعلى مما في المخلوقات بحيث لا تضاهيه بينهما ولا تدل
 ولا مثل له البتة هو المثل المتساوي والمثل هو المثل شارك في
 تمام الماهية والادليل على نقيضها انه لو شاركه غيره في الذات
 والحقيقة لخالفت بتعيين ضرورة الاثنينية فان المشاركين
 في تمام الماهية لابد ان يتخالفا بتعين وتخص حتى يمتاز به هويتهما
 ويتعدا ولا شك ان ما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيكون
 التركيب في هويته كل منهما وهويته في الوجوب الذاتي ولا يشترك
 لادلة السميّة كاجماع الانبياء على الدعوة الى التوحيد وتبني الشريعة
 وكان النصوص القطعية من كتاب الله تعالى على ذلك والمشهور
 في ذلك بين المتكلمين بربان التمايز المشار اليه بقوله تعالى
 فيها الهة الا الله لقد تآدت قلوبهم انه لو امكن الهان
 لامكن بينهما تمايز بان يريد احدهما حكمة زيد والاخر سكونه
 لان كل منهما في نفسه امر ممكن وكذا اتعلق الارادة بكل منهما اذ
 لا تضاد بين الارادتين بل بين المرادين وح اما ان يحصل
 الاضرار فيتمتع الضدان اذ لا يندم على احدهما وهو اماراة
 حدوث والامكان لما فيه من شائبة الاحتياج فالتعدد
 مستلزم لامكان التمايز المستلزم للحال فيكون محال لا وهذا تفصيل
 ما يقال ان احدهما ان لم يقدر على حاله الاخر لزم عجزه وان قدر

لزم عجز الاخر وما ذكرنا يندفع ما يقال انه يجوز ان يتفق من
 غير تمايز او ان يكون الممانعة والمخالفة غير ممكنة لاستلزامها
 الحى او ان يمتنع اجتماع الارادتين كراداة الواحد حركة زيد
 وسكونه معا ولا يظهر له اي لامعين له ولا لكل في غيره لان الحال
 في الشيء يفتقر اليه في الجملة سواء كان حلول جسم في مكان او عرض
 في جوهر او صورة في مادة كما هو رأي الفلاسفة اذ صفة في
 موصوف كصفات الحوادث هو الافتقار الى الغير ينافي
 الوجوب فان قيل قد يكون حلول امتزاج كالماء في الورد
 قلنا ذلك من خواص الاجسام ومقتضى الى الانقسام و
 عائد الى حلول الجسم في المكان ولا يقوم بذاته حادث
 اي موجود بعد العدم لان صفاته كصفات كمال
 تخلو عنها نقص والنقص عليه محال اجماعا فلا يكون
 شيء من صفاته حادثا والا كان خاليا عنه قبل حدوثه
 واما الاضافات والاسلوب بها صلبة بعد ما لم يكن
 كونه تعالى موجودا مع كل حادث بعد ما لم يكن معه وذلك بهذه
 المعية عنه اذ عدم الحادث فيجوز قيامها بذاته تعالى ولا يتجدد بغيره لاقتضاء
 اتحاد الاثنين ضرورة ولانه يلزم كون الواجب هو الممكن والممكن هو
 الواجب وذلك من باب الضرورة ليس يجوزها اما عندنا فطاعة
 اسم الجزء الذي لا يتجزى وهو متخير وجزء من جسم والله تعالى متعال
 عن ذلك واما عند الفلاسفة فطاعتهم وان جعلوه اسما للموجود
 لا في موصوع مجردا كان او متخير الكنه جعلوه من اقسام الممكن و

وارادوا به الماهية الممكنة التي اذا وجدت كانت لافي موضوع
 ولا عرض لانه لا يتقدم بذاته بل يفتقر الى محل يقوم فيكون ممكن ولا جسم
 لانه متركيب ومتجزئ وذلك مادة محدوت ولا في حيز ولا في جهة لانها
 من خواص الاجسام والجسمانيات ولا بد ان رايه بها وهناك
 والاصح عليه محركة والانتقال لما سبق ولا الجمل ولا الكذب لانها
 نقص والنقص عليه تعارض وهو تعالى في المؤمنين يوم القيامة
 للادلة السعوية اما الكتاب فتقوله تعالى وجه يومئذ ناضرة الى ربها
 ناظرة واما السنة فتقوله هم انكم ستمون ربكم كاترون الف ليلة
 البدر وهو مشهور رواه احمد وعنه عن فداكبر الصحابة رضي الله عنهم
 واما الاجماع فهو ان الامة كانوا مجمعين على وقوع الرؤية في الآخرة
 وان الايات الواردة في ذلك محمولة على ظهورها بما ثم ظهرت
 معانها الخالصة وشاعت بينهم وتاويلاتهم واقرى شهورهم ان
 الرؤية مشروطة بكون المرئي في مقابلة وجهه كمرئى في ذلك
 في والمحجوب منع هذا الاستراط واليه اشار بقوله من غير موازاة
 ومقابلة وجهه وقياس الغائب على الشاهد فاسد فان قيل لو كان
 جائز الرؤية والمحاسة سليمة لوجب ان يرى في الدنيا والآخرة
 ان يكون مجزئتا جبالا شاهدة لانهما واحدة سفسطة قلنا هم
 فان الرؤية عندنا بخلق الله تعالى لا نجيب عند اجتماع الشرائط
 ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن هذا مردى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد
 تلقته الامة بالقبول وفي الاول دليل على انه تعالى غير مرئي لا لا يكون
 وذلك لانه ينعكس بعكس المتبص الى قولنا كل ما لم يكن لم يشأ الله

وفي الثاني دليل على انه مريد لجميع الكائنات لانها كانت بذلك الطريق
 الى قولنا كل ما كان وقد شاء الله تعالى فالكفر والمعاصي مخلقة و
 ارادته لازم غير مرة خلافا للمعتزلة وقد سبق تمسكهم مع رده
 ولا يرضاه لقوله تعالى ولا يرضاه لعباده الكفرة غنى لا يحتاج الى شئ
 في ذاته وصفاته لان الاحتياج الى الغير ينافي في الوجوب ولا حاكم
 عليه بل هو الحاكم على الاطلاق لقوله تعالى له الحكم ولا يجب عليه شئ اذ
 لا حاكم عليه ولانه لو وجب عليه شئ فان لم يستوجب له نعم بتركه
 لم يتحقق الوجوب وان استوجب كان ناقضا لذاته مستكملا
 بنفسه وهو محال كاللطف وهو فعل يقرب العبد الى الطاعة
 ويبعد عنه المعصية لا الراحدة الى الجوار ويسمى اللطف المقرب او
 يحصل الطاعة ويسمى المحصل وذلك كالارزاق والاجال والقوى
 والالات وكمال العقل ونصب الادلة وما يشبه ذلك و
 المعتزلة اوجبوه عليه تعالى واستدلوا على الوجوب بان منع
 اللطف نقض لغرضه الذي هو الاتيان بالمأمور به ونقض
 الغرض قبيح كيبس تركه وروى عن المعتزتين لجواز ان لا يكون
 المأمور به مراد او غرضا ويتعلق بنقصه حكم ومصلح والاصح
 ذهب البغداديون من المعتزلة الى انه يجب على الله تعالى ما هو
 اصلي لعباده في الدين والدنيا وقال البصريون بل في الدين
 فقط ويعنون بالاصح الانفع والبغداديون الاصح في الحكمة
 والتدبير ويرد عليهما ان الاصح للكافر الفقير المعذب في الدنيا
 والآخرة ان لا يخلق مع انه مخلوق فلم يراع في حق ما كان صلي

له فلا يكون الا صريح واجبا عليه والعوض على اللام وذهب المعتزلة
الى وجوبه عليه تعالى مستدلين بان تركه قبيح لكونه ظاهرا فيجب فعله ورد
بان القبح العقلي مستفاد من الشرعي لا يتحقق له بافعالها ولا يجب
عليه الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية خلافا للمعتزلة
ان اثناب على الطاعة بفضله مرغبه وجوب عليه ولا استحسان من العبد
لان طاعات عبده وان كثرت لا يفي بها بشكر بعض ما انعم الله عليه
فكيف يتصور استحسان عوض عليها وان عاقب على المعصية
فبفعله لانه الكل ملكه فله ان يتصرف فيه كيف يشاء ولا يفي منه
لكون ذلك بالشرع ولا يتصور في افعاله ولا ينسب فيما يفعل او يحكم
الى جوره وظلم لما مر من ان الكل ملكه فله التصرف فيه كيف يشاء
يفعل ما يشاء بقدرته ويحكم ما يريد بحكمته لا مانع من شيء ولا اراد
حكمه لا عرض لفعله لانه لو كان لفعله عرض لكان هو ناقضا بذاته
مستكملا بتحصيل ذلك الغرض لانه لا يصلح عرضا للفاعل الا ما هو صالح
له من غرضه وهو معنى الكمال فان قيل لانه الملازمة لان الغرض
قد يكون عاين الغرضه فليس كل من يفعل لغرض يفعل لغرضه
فلما نفع غيره ان كان اولى بالبنية اليه تعالى فمعه جازا، الا لزام
واللام يصلح ان يكون لغرضه والمعتزلة اثبتوا الفعل لغرضه وجازا
بان الفعل انما في غرضه فليس كل من يفعل لغرضه يفعل لغرضه
ورد بان البعث ما كان خاليا عن الغوايد والمنافع وافعالها
محكمة متقنة مشتملة على حكم ومصالح لا تقتضي راجعة الى خلوات
الله تعالى لئلا يستسببها عيشة على قدره ولعل مقتضية

لغاية

لغاية فلا يكون اغراضه ولا عللا غايتها لافعاله حتى يلزم
استكمالها به بل يكون غايات ومنافع لافعاله وانما المترتبة
عليها كما يشير اليه قوله راعي الحكمة فيما خلق وامر وادع فيها
الغوايد والمنافع ولكن لا شيء منها باعث له تعالى الفعل
وان كانت معلومة له سبحانه وما ورد من الظواهر الدالة على تعليل
افعاله فهو محمول على الغاية والمنفعة دون الغرض والعلل الغائية
تفضل ورحمة لا وجوبا ولا حاكما سواء هذا مما علم قديما سبق فليس
للعقل حكم في حسن الاشياء وقبحها وكون الفعل سببا للثواب
والعقاب فالحسن ما حسه الشرع الى لم ينع عنه شيء محرم
او تنزيهه كالواجب والمندوب والمباح فان المباح عند
الكثرة الاشاعة من قيل حسن وكفعل الله سبحانه فانه حسن
بالاتفاق واما فعل البهايم فقد قيل انه لا يوصف بحسن ولا قبح
باتفاق الخصوم وفعل النصب مختلف فيه كذا في شرح المواقف للشيخ
ما قبحه الشرع الى لم ينع عنه شيء محرم او تنزيهه وليس للفعل صفة
حقيقية او اعتبارية باعتبارها حسن او قبح كما قال به بعض
المعتزلة كما سيأتي ولو عكس الشرع الامم ففقه ما حسه
وحسن ما قبحه لكان الامم بالعكس فصار الحسن قبيحا والقبح حسنا
كما في النسخ من الوجوب الى الحرمة ومن الحرمة الى الوجوب قالت
المعتزلة بل حاكم بالحسن والقبح هو العقل والفعل حسن او
قبح في نفسه والشرع كاشف ومبين وليس له ان يحكم الامم
ولا بد له من محرم محل النزاع ففعل الحسن والقبح يقال لهما

ثلاثة الاول صفة الكمال والنقص يقال العلم حسن وجميل
 قبيح ولا نزاع في ان مدركه العقل الثاني ملائمة العرف ومناوئته
 وقد يعبر عنها بالمصلحة والمفيدة وذلك ايضا عقلي ويكتلف
 بالاعتبار فان قل زيد مصلحي لا عدائه مفيدة ادليانه الثالث
 مطلق المدح والثناء او الذم والعقاب وهذا هو محل النزاع
 فهو عند الاشاعرة شرعي وعند المعتزلة عقلي فانهم قالوا لا مفضل في
 نفسه مع قطع النظر عن الشرع جهة محسنة او منقصة ثم انها قد تدرك
 بالبصرة كحسن الصدق النافع وفيه الكذب الضار وقد يدرك
 بالنظر كحسن الصدق الضار وفيه الكذب النافع مثلا وقد لا يدرك
 بالعقل ولكن اذا رد به الشرع علم ان جهة محسنة كما في صوم ا
 يوم من رمضان او منعة كصوم اول يوم من شوال ثم انهم اختلفوا في
 الاول من منتهى الى ان حسن الافعال وقبحها لذواتها لا لصفات فيها يقيضها
 وذهب بعض من بعدهم من المتقدمين الى اثبات صفة حقيقية توجب
 ذلك مطلقا وذهب ابو الحسن من متأخريهم الى اثبات صفة في
 الشيء مفقضية لبقية دون احسن اذ لا حاجة به الى صفة محسنة له
 بل يكفي له حسنة التقاد الصفة المقتضية وذهب الجبائي الى ان فيها
 فيها مطلقا فقال ليس حسن الافعال وقبحها لصفات حقيقية فيها على
 لوجه اعتبارية وادى صاف اضافة مختلفة بحسب الاعتبار كما في علم
 اليتم ناديا وظلي اجبت الاشاعة بان العبد مجبور في افعاله
 واذا كان كذلك لم يحكم العقل فيها بحسن ولا قبح اتفاقا بانه ان
 العبد ان لم يتمكن من الترك فذاك وان تمكن ولم يتوقف على

مرج بل صدر عنه تارة ولم يصدر اخرى من غير سبب كان اتفاقا
 وان توقف على مرج لم يكن ذلك من العبد واللاته ووجب الفعل
 عنده والاعا جازمه العقل والترك فاحاج المرج اذ يتفكر
 اضطراريا وعلى التقادير فلا اختيار للعبد فيكون مجورا واجبت
 المعتزلة يومين الاول انا قاطعون بانه يفرض عند الله تعالى ان العبد
 بذاته وصفاته ان يشرك به وينسب اليه الزوجة والولد وما لا يليق
 به من صفات النقص وسمات المحرور بمعنى انه يسحق الذم والعقاب
 في حكم الله تعالى سوا ذلك والشرع اذ لم يرد واجيب بانه معنى القطع
 على استقرار الشرايع على ذلك واستمرار العادات بمثلته في
 ان يدفن صار قبحه كوزان العقل بحيث يظن انه بخود حكم العقل
 الثاني انه لو لم يكن وجوب النظر وباجملة اول الواجبات عقليا
 بل شرعيا لما صح للشي الزام النظر في المعجزة لعدم الوجوب اقبل نبوت
 الشرع واجيب بان المتوقف على النظر هو العلم بالوجوب لا الفهم
 ولعقود هذين الوجهين ذهب بعض اهل السنة وهم الحنفية
 الا ان حسن بعض الاشياء وقبحها مما يدرك بالعقل كما هو
 راي المعتزلة كوجوب اول الواجبات ووجوب تصديق النبي
 وحرمة تكذيبه وقبالة الله وكفره الكشرك بانه تعالى ونسب
 ما هو في غاية الشناعة اليه على من هو عارف به وبصفاته و
 كماله ووجوب ترك ذلك ولا نزاع في ان كل واحد واجب حسن
 وكل واحد قبيح الا انهم لم يقولوا بالوجوب اذ لم يثبت على الله تعالى
 جعلوا الحكم بالحسن والقبح والحال لا فاعال العباد هو الله تعالى

والعقل المسمى لمعرفة بعض ذلك غير اجاب ولا توليد بل بايجاد الله
من غير كسب في البعض ومع الكسب بالنظر الصحيح في البعض وهو اي الله تعالى
غير متعصب ولا متعجز اي ذي الجلال والاعزاز لما في ذلك من الاحتياج
المنا في اللوجوب والاحد له ولا نهاية له لان ذلك من خواص المقادير
صفاته اي كل واحدة من صفاته الحقيقية كالعلم والقدرة والارادة
واحدة بالذات لان ذلك الحق بكمال التوحيد ولانه لا دليل على
تكثير كل منها في نفسها غير متناحية بحسب التعلق اما بالفعل كما في
العلم واما بالقوة كما في القدرة فان تعلقها بالاعتقاد عند لا يمكن
تعلقها بالغير وان كان كل ما يتعلق به بالفعل متناحيا فتعلقها
متناحية بالفعل وانما غير متناحية بالقوة وانما على هذا فقل
الصفات التي لها تعلق بالغير كالارادة والكلام والسمع والبصر
بخلاف ما لا يتعلق به بالغير كالحيوة فاودعه مقدوراته قبل من كنه
لان ما وجدتهما مشاهدة ومقدوراته غير متناحية بل بالنسبة بينهما
من النسب المقدارية وله الزيادة والنقصان في مخلوقاته ماشا
الله كان وما لم يشاء لم يكن ولله تعالى ملائكة وهي اجسام لطيفة
تظهر في صور مختلفة وتقوم على افعال شاقة وذواجنحة مشي
وثلاث ورابع مقبض من قوله تعالى جاعل الملائكة رسلا اولي
اجنحة مشي وثلاث ورابع ولعل لم يرد خصوصية الاعداد
نفي ما زاد عليها لما روي انه عليه السلام راي جبرائيل ليلى المعراج
وله ستمائة جناح منهم جبرائيل وهو ملك مقرب يتعلق به القاء
العلوم وتبليغ الوحي وميكائيل يتعلق به تعيين الارزاق واسرافيل يتعلق به

انفسهم
وعزرايل
سملق

سملق

يخلق به قبض الارواح خصة بالذكر لزيادة فضلهم وشهرتهم
لكل واحد منهم اي من الملائكة مقام معلوم في المعرفة والعبادة
والاستنها والامر الله في تدبير العالم لا يعصون الله ما امرهم
في الماضي ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل فان قيل
اليس قد كفر اليكس وكان من الملائكة بدليل صحة استثناء
منهم قلنا لا لكان من الجن ففسق عن امر ربه لكنه لما كان
في صفته الملائكية في باب العبادة ورفعة الدرجة وكان جنيا
واحد مغورا فيما بينهم صح استثناءه منهم تغليا واما ما روت
وما روت فالاصح انها ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة و
تغديهما انما هو على وجه المعانة كما يعاتب الانبياء على الزلل
والسهو وكانا يعظان الناس ويقولان انما نحن فتنه
فلا تكفروا ولا كفر في تعليم السحر بل في اعتقاده والعمل به والقرآن
وكذا ساير الكتب الالهية كلام الله خير مخلوق اقام غير مخلوق
مقام غير حادث بتبها على الاحتادها وقصد الى حرى الكلام عليه
وفق الحديث حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كلام الله غير مخلوق
ومن قال انه مخلوق فهو كافر بالله العظيم وتنقيصا عما حم
اختلفت بالعبارة المشهورة بين اهل السنة والمعتزلة
وهو ان القرآن مخلوق اذ غير مخلوق ولهذا ايتهم المسئلة
بخلق القرآن وكيفية اختلاف بيننا وبينهم يرجع الى
اثبات الكلام النفسي ونفيه والافتخار لا نقول بقدم
الالفاظ والحروف وبهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي

ودليلنا انه ثبت بالاجماع وقوات النقل عن الانبياء انه تعالى
 متكلم ولا معنى له سوى انه متصف بالكلام ويمتنع قيام اللفظ
 بالحدوث بذاته تعالى فتعين النفي القديم واما استدلالهم بان
 القرآن متصف بما هو من صفات الخلق وسماه حدوث
 من التاليف والتنظيم والانهال والتزيل وكونه عربيا
 مسموعا فصيحيا معجزا الى غير ذلك فانما يقوم حجة على انجائية
 التاليفين بعدم النظم لا علينا لانا قائلون بحدوثه واما الكلام
 في المعنى القديم والمعتبر له لانه لم يكن له انكار كونه تعالى متكلما ذهبا
 الى انه ~~متكلم~~ بمعنى ايجاد الاصوات والحروف في محالها او
 ايجاد اشكال الكتابة في اللوح المحفوظ وان لم تتواءم على اختلاف
 بينهم وانت خبير بان المتحرك من قامت به حركته لا من اوجدها
 واعلم ان للمص مقالة مفردة في كيفية كلام الله تعالى ومحصلها
 ان لفظ المعنى يطلع مادة على مدلول اللفظ واعني على الامر
 العائيم بالغير فالشيخ الاشعري لما قال الكلام هو المعنى النفساني
 فهم الاصحاب منه ان مراده مدلول اللفظ وحده وهو القديم
 عنده واما العبارات فانما تسمى كلاما مجازا لانه تعالى على ما هو
 كلام حقيقي حتى صرحوا بان الالفاظ حادثه على مذهبه ايضا لكنها
 ليست كلام حقيقي وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم
 كثيرة فاسدة كعدم اكفار من انكر كلامية ما بين دفتي المصحف
 مع انه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة وكعدم
 كون المعارضه والتخدي بكلام الله الحقيقي وكعدم كون المقود

والمحفوظ كلامه تعالى حقيقة الى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطنين في
 الاحكام الدينية فوجب حمل كلام الشيخ على انه اراد به المعنى الثاني
 فيكون الكلام النفساني عنده اذ اشأ ملا للفظ والمعنى جميعا فانما
 بذات الله تعالى وهو المكتوب في المصاحف المقود بالاس المحفوظ
 في الصدور المكتوب غير الكتابة والمقود غير القراءة والمحفوظ
 غير المحفوظ وما يقال من ان الحدوث والالفاظ مترتبة متعاقبة
 فجوابه ان ذلك الترتيب انما هو في اللفظ بسبب عدم مساهمة
 الالة فاللفظ حادث والادلة الدالة على الحدوث يجب جعلها على
 حدوثه دون حدوث اللفظ جميعا بين الادلة قال الحق الشيرازي
 في شرح الموافقات وهذا المحل الكلام الشيخ مما اختاره محمد الشيرازي
 في كتابه المحكي به نهاية الاقدام ولا شبهة في انه اقرب الى الاحكام
 الظاهرية المنسوبة الى قواعد الاله واسماؤه توقيفية اي يوقف
 اطلاقها على اذن الشرح قال العلامة التفنيزاني في شرح المقاصد
 لا خلاف في جواز اطلاق الاسماء والصفات على الباري تعالى
 اذا ورد اذن الشرح وعدم جوارحه اذا ورد منه وانما الخلاف
 فيما لم يرد به اذن ولا نفع وكان هو موصوفا بمعنى ولم يكن
 اطلاقه موصوفا بما يستحيل في حقه فنعته لا يجوز وعلم المعنونة
 يجوز واليه مال القاضي ابو بكر عتار وتوقف امام الحرمين و
 فصل الامام الغزالي فقال بجواز الصفة وهو ما يدل على معنى
 زائد على الذات دون الاسم وهو ما يدل على نفس الذات لانها
 انه لا يجوز ان يسمى النبي باليس من اسمائه بل يسمى واحدا من

من افراد الناس بما لم يسم به ابواه لما ارتضاها قال باري تعالى
وتقدس اوتى قالوا اهل كل لغة يسمونه باسم مختص بلغتهم كقولهم
خدای وتشكری وشعاع ذلك وذاع مر غير تكثير فكان اجماعا قلنا
كنى بالاجماع وليلا على الاذن الشرعي وهذا ما يقال انه لا خلاف
فيما يرادف الاسماء الواردة في الشرع قال امام الحرمين معنى الجواز
وعدم الحيل والحكمة وكل منهما حكم شرعي لا يثبت الا بدليل شرعي والقياس
انما يعتبر في العمليات ودون الاسماء والصفات واجيب بان
التسمية من باب العمليات واتصال اللسان وقال الامام
الغزالي اجزاء الصفة اخبار بثبوت مدلولها فيجوز عند ثبوت المدلول
اللامانع بالدلائل الدالة على اباحة الصدق بل استحبابه بخلاف
التسمية فانه تصرف في المسئلة ولا ولاية عليه الا للاب والحاكك
ومن يجري مجرى ذلك فاقبل فلم لا يجوز مثل العارف والعافل
والفطن والركي وما استبه ذلك قلنا ما فيه من الابهام لستة
استعمال مع خصوصية تمتنع في حق الباري تعالى فان المعرفة قد
تشعر بسبق العدم واللفظة بسرعة ادراك ما غاب وكذا
جميع الانظار الدالة على الادراك حتى قالوا ان الذررية
يشعر بغير من محيلة وهو احتمال الفكر والروية وما فيه ايهام
لا يجوز بدون الاذن وفاقا كالصبر والشكور والحليم والرحيم
فان قبل قد وجدنا من الاوصاف ما يمتنع اطلاقها مع ورود
الشرع بها كالمكر والمستهزى والمنزل والمنشي والحارث والزاج
والرامي قلنا لا يكتفى في صحة الاجزاء على الاطلاق بحرذ وقوعها في

في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام والسياق الكلام بل يجب
ان لا يخرج عن نوع تعظيم ورعاية ادب انتهى اعلم ان ما ورد به القوم
في المشهور شحة وتسعون اسما فلتخصها احصاء الله الرحمن
الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز
الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار الصهار الوهاب
الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرافع
المعز المذل السميع المجيب الحكيم العدل اللطيف الخبير
الحليم العظيم الغفور الشكور العلي الكبير الحفيظ المقيت الحبيب
الجليل الكريم الرقيب المحييب الواسع المحييم الودود المجيد
السامع الشهيد المحي الوكيل القوي المتين الولي الحميد
المحصي المبدي المعيد المحيي المميت الحي القيوم الواحد الماجد
الاحد الصمد القادر المقدر المقدم المؤخر الاول الاخر
الظاهر الباطن الوالي المتعالي البه النواب المستقم العقو
الدؤب مالك الملك ذو الجلال والاكرام المقسط الخبير
الغني المعني المانع الضار النافع النور الهادي البديع الباقي
الوارث الرشيد الصبور فهذه هي الاسماء المحسنة
سأل الله تعالى ببركتها ان يفتح علينا ابواب الخير
ويغفر لنا ويرحمنا انه هو الغفور الرحيم والمعاد اي مجي
كما هو المتبادر عند اطلاق اهل الشرع حق كانه امر ممكن اخبر
به الصادق اما الامكان فلان الكلام فيما عدم بعد الوجود
او تفرق بعد الاجتماع ومات بعد حيوة فيكون قابلا لذلك

والفاعل هو الله القادر على كل المكنت العالم بجميع الكليات وجزئيات
واما الاخبار فلما تواتر من الانبياء سيما بنينا انهم كانوا يقولون
بذلك وما ورد في التنزيل من نصوص لا يكمل اكثر بالسؤال مثل
قوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحياها الذي انشاء ما اول مرة
فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون فيقولون من يعيدنا قل
الذي فطركم اول مرة يحياها الانسان ان لن يخرج عظامه على قادين
على ان يسوي بانه وقالوا الجلود بهم لم تشهدم علينا قالوا انطقنا
الله الذي انطق كل شئ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غير ما يوم
نشق الارض عنهم سراعا ذلك حشر علينا يسير اظلم اذ بعثنا في
القبور الرغبر فكذلك من الايات وفي الاحاديث ايضا كثرة وباجلها ثبات
المعاد لجسماني من ضروريات الدين وانكاره كفر بيقين واما المعاد
الروحاني اعني النفاذ النفس بعد الفارقة وتالمها بالذات
والالام العقلية فلا يتعلق التكليف باعتقاده ولا يكفر منكره و
لما نفع شرعا وعقلا اثباته بحشر الاجساد وبعادها الارواح
بالاجساد بعد الفناء عند المنكح او بالجمع بعد تفرق الاجزاء عند
بعضهم وانحنى الموقف وهو اختيار امام الحرمين حيث قال يجوز عقلا
ان يقدم الجواهر ثم تعاد وان تبقى وتزول اعراضها المعهودة عن
بقا وبقيتها ولم يدر فاعلم سمى على يقين احدهما فلا يسعد ان يصير
اجسام العباد على صفة اجسام التراب ثم يعاد وترتيبها الى ما عهد
لا خيل ان يقدم منها شئ ثم يعاد والله اعلم وكذا الحيازة والمجاسة
لنصوص الدالة عليها والمحكمة في الحاسبة مع ان الحاسب خبير و

والثاني بصير ظهوره انت ارباب الكمال وفضاح اصحاب
النقصان على رؤس الاشهاد وزيادة في لذات هولاء وحشرتهم
والام اولئك وادواتهم وفي هذا غيب في الحسنات وزجر
عن السيئات والصراط حق وهو جسر ممدود على متن جهنم
يرده الاولون والآخرون ادق من الشعر واحد من السيف
على ما ورد في الحديث الصحيح ويشبه انه يكون الممدود عليه هو
الممدود وورد كل احد النار على ما قال الله تعالى وان منكم الا
وارد بها وانكره الفاضل عبد الجبار وكثير من المعتزلة زعموا منهم
انه لا يمكن العبور عليه ولو امكن ففيه تقذير ولا عذاب
على المؤمنين والصلحاء يوم القيمة واجواب ان امكان العبور
ظاهر كالشئ على الماء والطيران في الهواء غايبة مخالفة لها
ثم الله يسهل الطريق على من اراد كما ورد في الحديث ان
منهم من هو كالبرق الخاطف ومنهم من هو كالريح الهابطة
ومنهم من هو كالجواد ومنهم من هو بخور رجلاه ويعلق يده
ومنهم من هو كخر على وجهه والميزان حق لقوله تعالى ونضع
الموازين القسط يوم القيمة فاما من ثقلت موازينه
فهو في عيشة راضية واما من خفت موازينه فاما به
بأدية وذهب كثير من المفسرين الا انه ميزان له كفتان و
كان عملا بالحقيقة لا مكانا وقد ورد في الحديث تقديره
بذلك انكره بعض المعتزلة ذبا بالان الاعمال اعراض
لا يمكن وزنها فكيف اذا زالت وتلاشت واجيب بانه

يوزن صحائف الاعمال وقيل بل تجعل الحسنات اجساماً نورانية
 والسيئات اجساماً ظلمانية واما لفظ الجمع فلكل متعلماً
 وقيل لكل مكلف ميزان واما الميزان الكبير واحد اظهره
 جلالة الامر وعظم المقام وخلق الجنة والنار ابيهما مخلوقا
 الا ان وزعم اكثر المعتزلة انها انما يخلقان يوم يحرقان
 وجهان الاول قصه ادم وحواء سكانهما الجنة ثم اخراجهما
 عنها باكل الشجرة وكونهما يخضعان عليهما ثم رقي الجنة على ما
 نطق به الكتاب والسنة والفقه عليه اجماع الامة قبل ظهور
 المخالفين وحملها على بيتان من بيتين الدنيا تجري تجري
 التدابير بالدين والمراعاة لاجماع المسلمين ثم لا قابل يخلق
 الجنة دون النار فثبتوا بنيتها الثاني الايات الصريحة في
 ذلك كقوله تعالى ولقد راه نزلته اخرى عند سدره المنتهى عند
 جنة المأوى وكقوله في حق الجنة اعدت للمتقين وفي حق النار
 اعدت للكافرين وبرزت بحجج لغاوين وحملها على التعبير عن
 المستقبل بلفظ الماضي مبالغة في حقيقة مثل وفتح في الصور
 ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار خلافاً لظاهر فلا يعدل
 اليه بدون قرينة قالوا لو خلقنا لهلكنا لقوله تعالى كل شئ يهلك
 الا وجهه واللازم لبط لاجماع على دوامهما وللنصوص الشاهدة
 بدوام اكل الجنة او ظاهراً وجبت تخصيصها بزيادة الهلاك
 جمعاً بين الادلة وبان الدوام النجم عليه هو انه لا انقطاع لبقائها
 ولا منتهى لوجودها بحيث يتقيان على القدم زماناً يعتد به كما

اعدت للذين امنوا بما سره
 وازلفت الجنة للمتقين

كما في دوام الاكل فانه على التجدد والانقضاء قطعاً وهذا الايمان
 فناً لحظاً وبان المراد ان كل ممكن فهو ياكل في حد ذاته بمعنى ان الوجود
 الامكاني بالنظر الى الوجود الواجبي بمنزلة العدم يخلد اهل الجنة
 في الجنة ويخلد الكافر في النار باجماع المسلمين على ذلك هذا
 حكم الكافر الجاهل المعاند وكذا من بالغ في الطلب النظر واستغنى
 الجهد ولم ينل المقصود خلافاً للجمهور والعنبري حيث زعم انه
 مغرور اذا لا يليق بحكمة الحكيم ان يعذبه مع بذله الجهد والطاقة من
 غير جرم وتقصير كيف وقد قال الله تعالى ما جعل الله عليكم في الدين
 من حرج ليس على الاعمي حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض
 حرج ولا شك ان عجز المجتهد عند هذا الفرق خرق للاجماع
 وترك للنصوص الواردة في هذا الباب هذا في حق الكفار عند اد
 اعتقاد او اما الكفار حكاماً كاطفال المشركين وكذلك عند الاكثريين
 له قولهم في العمومات ولما روي ان حديجة رضى سالت النبي
 عن اطفالها الذين ماتوا في الجاهلية فقال هم في النار وقالت
 المعتزلة ومن تبعهم لا يعذبون بل هم خدم اهل الجنة على ما ورد
 في الحديث لقوله تعالى ولا تزرزوا زركه وزر اخرى ولا تجزون
 الا ما كنتم تعملون وكجو ذلك وقيل من علم الله منه الايمان
 والطاعة على تقدير البلوغ ففي الجنة ومن علم منه الكفر والعصيان
 ففي النار ولا يخلد المسلم صاحب الكبيرة في النار وان مات
 قبل التوبة خلافاً للمعتزلة بل يخرج اخيراً الى الجنة بفضلا لا
 وجوباً لنا وجهان الاول الايات والاخبار في الدالة على ان

المؤمنون يدخلون الجنة البتة وليس ذلك قبل دخول النار وفاقا
 فتعين ان يكون بعده او بدونه قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة
 خيرا يره من عمل صالحا فذكر ادانته وهو مؤمن فادخل الجنة
 الجنة وقال النبي من قال لا اله الا الله دخل الجنة وقال من
 مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة وان زنى دان سرق
 الثاني النصوص الشعرية بالخروج من النار كقوله تعالى النار مثوكم
 خالد بن فيها الا ماشاء الله فمن خرج عن النار وادخل الجنة
 فقد فاز وكقول النبي من يخرج من النار قوم بعد ما اتخاها وصار
 محبا وحبها فينبئون كما ينبت الجنة في جبل السيل وخبر الواحد
 وان لم يكن حجة في الاصول لكن يفيد التأييد والتأكيد بتعارض
 النصوص اجتمعت المعتمدة بالآيات والآلة على اكله والتأويل
 للكافر وغيره كقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له اجرهم
 خالد بن فيها ابد او قوله تعالى واما الذين فسقوا فمأواهم النار
 كلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيدها فيها وغير ذلك والحواس
 انا خص تلك العمومات بالكفار او نخل المخلود وان كان ظاهرا
 في آله وام على الملك الطويل فانه قد يستعمل فيه كسجن مخلد
 ووقف مخلد ونقيذ الآيات بقيد الاستحالة او نحو
 ذلك كما قيل في آية القتل ان التحليل بالوصف يشوب كهيئة
 فخص بمن قتل مؤمنا لا يبانه جميعا بين الادلة واختلفت
 الروايات في الكبيرة روى ابن عمر عنهما انها تسعة الشرك
 بالله وقل النفس بعير حي وقدف المحصنة والزناد والفارص

وقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له اجرهم
 فمأواهم جهنم خالد بن فيها

والسحر واكل مال اليتيم وعموق الوالدان المسلمين
 والالحا في لحم وذاد ابو هريرة رضة اكل الربوا واد
 على رضة السرقة ومثرب الخمر وقيل كل ما كان مغترة
 مثل مسدة شيء مما ذكر او اكثر منه وقيل كل ما تعد
 عليه الشرايع بخصوصه وقيل كل معصية اضر عليها العبد
 فهي كبيرة وكل ما استغفر عنها فهي صغيرة وقيل انها
 اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتيهما فكل معصية
 اضيفت اليها فوقتها فهي صغيرة واذا اضيفت اليها
 ما دونها فهي كبيرة والكبيرة المطلقة هي الكفر اذا لادب
 الكبيرة والعقوبات الصغائر والكبائر بدون التوبة ومعنى
 العقوبة ترك عقوبة الجرم والستر عليه بعدم الماخذة
 جائرة خلافا للمعتمدة لنا الآيات والاحاديث الناطقة
 بالمعصية والفقران وهو الذي يقبل التوبة عن عباده
 ويعفو عن السيئات او يوبقهن بما كسبن او يعف
 عن كثير ان الله يعفو الزنوب جميعا ان الله لا يفر
 ان يشرك به ويعفو ما دون ذلك لمن يشاء وان
 ربك لذو مفرة للناس على ظلمهم وفي الاحاديث
 كثرة والمعتمدة بخصوصها بالصغائر او بالكبائر المقرونة
 بالتوبة ومتى كوا الوجهين الاول الآيات والاحاديث
 الواردة في عيب العصاة والحواس انها على تقدير عمومها
 انما تدل على الوقوع دون الوجوب وقد كثرت النصوص

في العفو فيخصص المذنب المعفور عن عموما الوعيد وزعم
بعضهم ان اكلف في الوعيد كرم فيجوز من الله تعالى والمحققون
على خلافه كيف وهو تبدل للقول وقد قال الله تعالى ما يدل
القول لدى الثاني ان المذنب اذا علم انه لا يعاقب
على ذنبه كان ذلك بقرته على الذنب واغوا للغير عليه
وهذا ايضا في حكمة ارسال الرسل واجواب انهم جردوا
العفو لا يوجب ظن عدم العقاب فضلا عن العلم كيف
والعمومات الواردة في الوعيد المقرونة بغاية من التهديد
ترجح جانب الوقوع بالنسبة الى كل واحد وكيفية زاجرا
والشفاعة حق لمن اذن له الرحمن لقوله تعالى يومئذ لا تنفع
الشفاعة الا من اذن له الرحمن ورضي له قولا لا تنفع
الشفاعة عنده الا لمن اذن له من ذي الذي يشفع عنده ^{الا}
بأذنه وشفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل الكتاب
من امته في خط العتبات اما في العرصات واما بعد دخول
النار حلقا للمعتزلة وهذا مبني على ما سبق من جواز العفو
بدون الشفاعة فبالشفاعة اولى وعندهم لما لم يجر لم يجر
لنا ما استمد بل تواتر معنى من الشفاعة لاهل الكتاب
كقوله عليه السلام اذ حُرِّتْ شفاعتي لاهل الكتاب من امي
واحببت المعتزلة بمثل قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا ولا تقبل منها شفاعة وقوله تعالى
للظالمين من جيم ولا يشفع بطاع واجواب بعد تسليم لالتها

على العموم في الاشخاص والادان والاحوال انه يجب تخصيصها
بالكفار جميعا بين الادلة ولما كان اصل العفو والشفاعة
ثابتا بالادلة القطعية من الكتاب والسنة والجماع
قالت المعتزلة بالعفو عن الصغار مطلقا وعن الكبار
بعد التوبة وما بالشفاعة لرفع الدرجات وزيادة المنزلة
وكلاهما فاسدا اما الاول فلان الثاني ومركب الصغرة
المجتنب عن الكبيرة لا يستحقان العذاب عندهم فلامعنى
للعفو واما الثاني فلان النصوص دالة على الشفاعة
بمعنى طلب العفو عن الجناية وهو شفع فيهم اي مقبول الشفاعة
لما ورد في الحديث ان الله تعالى يقول اشفع تشفع
وسل نقط وعذاب القبر للمؤمن الغاسق وللكافر حق اللآيات
كقوله تعالى في ال فرعون النار يعرضون عليها غدوا وعشيا
اي قبل القيامة وذلك في القبر بدليل قوله تعالى ويوم تقوم
الساعة ادخلوا ال فرعون اشد العذاب وكقوله تعالى
فوق نوح اعزوا فادخلوا نار اوالعاء للعتيق وكقوله تعالى
ربنا امتنا اثنتين واجبتنا اثنتين واحدى اكيوتين
ليست الا في القبر ولا يكون الا لا يخرج ثواب او عقاب
بالاتفاع وكقوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله
اهوا تابل احياء عند ربهم يرزقون فزجروا باسهم الله من
فضله والا حاديت المتواترة المعنى كقوله في القبر راحة
من رياض الجنة او خفرة من حق النيران وكقوله في استنزهوا

من البول فان عامة عذاب القبر منه وكما روى انه مر بغيره
فقال انما يعذب ان احدث الى غير ذلك من الاخبار المبسوطة
المشهوره وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم استعاذه
من عذاب القبر واستغاض ذلك في الادعية المأثورة وانكر
عذاب القبر بعض المعتزلة والروافض لان الميت جاد لا حياة
له ولا ادراك فتعذبه في اجواب انه يجوز ان يخلق الله تعالى
في جميع الاجزاء او بعضها نوعا من الحيوة قدر ما يدرك ألم العذاب
اولئذ النعيم وهذا لا يستلزم إعادة الروح الى بدنه ولا ان
يتحرك ويضطرب او يرى اثر العذاب عليه حتى ان الغريق
في الماء او المأكول في بطون الحيوانات او المصلوب في الهواء
يعذب وان لم يطلع عليه ومن تأمل في عجائب ملكه وملكوته و
غرائب قدرته وجبروته لم يستبعد امثال ذلك فضلا
عن الاستحالة وسؤال منكرو النكير حتى لقوله ام اذا قبر الميت
اتاه ملكان اسودان ازرقان يقال لاحدهما المنكر وللآخر
النكير فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول هو عبد الله
ورسوله اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسوله فيقولان قد
كنا نعلم انك تقول هذا انفسه له في قبره سبعون ذراعا في سبعين
ثم ينور له فيه ثم يقال له ثم فيقول ارجع الى اهلي فاخبرهم
فيقولان ثم كنوته العروس لا يوقظ الا احب اهل اليه حتى
يبعث الله من مضجعه ذلك وان كان منافقا قال سمعت
الناس يقولون فقلت مثله لا ادري فيقولان قد كنا نعلم

انك تقول ذلك فيقال لا رضى التمس عليه فتلتزم عليه
فتختلف اضلاعه فلا يزال فيها معذبا حتى يبعثه الله من
مضجعه ذلك والاحاديث في هذا المعنى وفي كثير من احوال الآخرة
متواترة المعنى وان لم يبلغ احادها حد التواتر وبعثة الرسل
جمع رسول فحول من الرسالة وهي سفارة العبد بين الله تعالى
وبين ذوى الالباب من خلقه بزيح بها عليهم فيما قضت عنه
عمولهم من مصالح الدنيا والآخرة وقد عرفت معنى الرسول النبي
في صدر الكتاب بالمحجرات جمع بحجة وهي امر يظهر خلاف
العادة على يد مدعى النبوة عند تحدى المنكرين على وجه يحجز
لمنكرين عن الايمان بمثل من لدن ادم الى نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم حتى امانبوة ادم فبالكتاب الدال على
انه قد امر ونهى مع القطع بانه لم يكن في زمنه بنى اخوه
بالوحى لا غير وكذا بالسنة والاجماع فانكار نبوته على ما نقل
من البعض يكون كفرا واما نبوة محمد فانه ادعى النبوة و
اظهر المعجزة اما دعوى النبوة فقد علم بالتواتر واما اظهر المعجزة
فلوجهين احدهما انه اظهر كلام الله تعالى وتحدى به البلى فاع
كامل بلا غشهم فجزوا عن معارضة اقصر سورة منه مع ثالكهم على
ذلك حتى صاخوا بهمهم واعضوا عن المعارضة باكر وف
الى المعارضة بالسيف ولم ينقل عن احد منهم مع توفير
الدواعى الايمان بنبيهما يدانه فدل ذلك قطعا على انه
من عند الله وعلم منه صدق دعوى النبي وم علما عايدا لا يتحد في شئ

من الاحتمالات العقلية على ما هو شأن العلوم العادية
وثانيهما ان نقل عنه من الامور المخارقة للعادة ما بلغ القدر المشرك
منه اعني ظهور المعجزة عند التواتر وان كانت تنافيها احاداً
كشجاعة علي رضي الله عنه وجود خاتم وهي مذكورة في كتب السير وقد
يستدل ارباب البصائر على بنو تميم بوجوهين احدهما ما تواتر
من احواله قبل النبوة وحال الدعوة وبعد تمامها واحلالة العظمة
واحكام الحكمة واقدمه حيث يحل الابطال ودوره بعصمة الله
كما في جميع الاحوال وثبته على حاله لدى الاله والحيث لم يجد
اعداءه مع شدة عداوتهم وهو صمد على الطعن فيه مطعوناً ولا
الى القدر فيه سبيل فان العقل يحزم بامتناع اجتماع هذه
الامور في غير الانبياء عليهم السلام وان جميع الله هذه الكلمات
في حق من يعلم انه يغتري عليه ثم يهلكه ثلثا وعشرين سنة ثم
يظهر دینه على سائر الاديان وينصره على اعدائه ويحيي اثاره
بعد موته الى يوم القيامة وثانيهما انه ادعى ذلك الامر العظيم
بين اظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمة لهم وبين لهم الكتاب
والحكمة وعلمهم الاحكام والشرائع وانهم مكارم الاخلاق
واكمل كثيرا من الناس في الفضائل العلمية والعملية و
نور العالم بالامانة والعمل الصالح واظهر الله دينه على
الدين كله كما وعد ولا معنى للنبوة والرسالة سوى ذلك
ومحمد صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء لقوله تعالى ولكن رسول
الله وخاتم النبيين ولقوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هرون

من موسى الا انه لا ينبغي بعدى فان قيل قد ورد في الحديث نزول
عليه بعد ذلك فقلنا نعم لكنه يتابع محمد ام لان شريعتهم
قد نسخت فلما يكون اليه وحى ونصب احكام بل يكون
خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والانبياء معصومون
من الكذب خصوصاً فيما يتعلق بامر الشرايع وتبليغ
الاحكام وارث الامة اما بعد انبا لاجماع واما
سواء فغند الاكثرين ومن اكثر قبيل الوحي وبعده بالاجماع
ومن الكبار محمد ا واما سواء فحجوزة الاكثرين واما
الصفائير فيجوز عند الجمهور خلافا للجمهور واتباع
وتجوز سواء بالاتفاق الا ما يدل على ان كسرة
لغة والتطعيف بجهة لكن المحققين اشتربوا ان
ينزلوا عليه فينتهوا عنه هذا كله بعد الوحي واما قبل فلا دليل
على امتناع صدور الكبيرة وذهب المعتزلة الى امتناعها
لانهما لو جوب النقرة الماخلة عن اتباعهم فيفوت مصلحة
البعثة واكثر ممنوع ما يوجب النقرة كغير الامهات
والعجوز والصفائير الدالة على الخت ومنع الشيعة
صدور الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده لكنهم
جوزوا اظهار الكفر لبقية هكذا ذكره العلامة القفا اذا
في شرح العقايذ وقال في شرح المقاصد والمذهب
عندنا منع الكبار بعد البعثة مطلقا والصفائير محذرا
لاسواء وذهب امام الحرمين منا و ابو يونس من المعتزلة

الى تجويز الصغائر عند الشك في كلامه تناف كماله
 فتأمل ومع افضل من الملائكة العلوية عند اكثر الاشاعرة
 ومن الملائكة السفلية بالاتفاق وعامة البشر من المؤمنين
 ايضا افضل من عامة الملائكة وعند المعتزلة والى عبد الله
 الجليبي والقاضي ابن مكرمنا الملائكة افضل والمراد بالا فضل اكثر
 ثوابا وذلك لان الانسان يحصل الفضائل والكمالات
 العلمية والعملية مع وجود المواهب والموانع من الشهوة
 والغضب وسنوح الحاجات الضرورية الشاغلة عن
 اكتساب الكمالات ولا شك ان العبادات وكسب
 الكمالات مع الشواغل والصوارف اشق وادخل في الاغلاص
 فيكون افضل واهل بيعة الرضوان وهم الذين بايعوا تحت
 الشجرة واهل غزاة بدر وهم الذين حاربوا مع رسول الله
 بقرية قليب بدر وكانوا اثنتي عشرة وثلاثة عشر شخصا و
 اكنافا ستعانة خمسين من اهل الجنة لورود النص بذلك
 وكرامات الاولياء حتى الولي هو العارف بالله وصفاته
 المواظبة على الطاعات المجتنب عن المعاصي المعرض
 عن الانهماك في اللذات والشهوات وكرامته ظهور
 امر حازق للعادة من قبله غير مقارن لدعوى النبوة و
 كذا يمتاز عن العجزة بمقارنته الاعتقاد والعمل الصالح
 والتزام متابعة النبي عن الاستدراج وعن موكلات
 تكذيب الكذابين كما روى ان سبيته دعا لغيره ان

بصير عنه العوراء صحيحة فصار عينه الصحيحة عوراء وبكى
 هذا الامة وقد يظهر الخوارق من قبل المسلمين فكيف حال من الجن
 والكفار ويسمى معونة فلذا قالوا ان الخوارق انواع اربعة
 معجزة وكرامة ومعونة واهنة والدليل على حقيقة الكرامة
 ما تواتر من كبره الصحابة ومن بعدهم بحيث لا يمكن انكاره
 خصوصا الامم المشتركة وان كانت التفاصيل احادا
 وايضا الكتاب ناطق بظهورها من مريم ومن صاحب
 سليمان ثم وبعد ثبوت الوقوع لا حاجة الى اثبات بجواز
 والمعتزلة ينكرون كرامات الاولياء وواضعهم الاستاد
 ابو اسحق منا لانها لا تميز عن المعجزة فلما تكلم المعجزة ح
 دالة على النبوة وينسب باب اثباتها واجواب انها تميز
 بالتخدي مع ادعاء النبوة في المعجزة وعدم التحدى مع ذلك
 الادعاء في الكرامة يكتم انه سبحانه من ينال ويختص حجة
 من يريد فيه اشارة الى وجه تسميتها بالكرامات والامام
 الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر رضي الله عنه
 ثبتت امامته بالاجماع لان الصحابة قد اجتمعوا يوم توفي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقيفة بني ساعدة واستقر
 رأيهم بعد المشاورة والتكاتف على خلافة ابي بكر فاجتمعوا
 على ذلك وبايعه على علي رضى الله عنه بعد توقيف كمال
 منه فصار امامة مجع عليه ولم ينص رسول الله صلى الله عليه
 على احد اذ لو نص لكان اولى بالظهور عن نصبه احاد الاولياء

والاعزاء على الجود في البلاد ولم يخف ذلك فكيف حتى هذا
ان ظهر فكيف اندرس حتى لم ينقل اليها فلم يكن ابو بكر اما الا
بالاختيار والبيعة واما تقدير الفضل على غيره فهو بنية للصحابه
كلهم الى مخالفه الرسول وحق للاجماع وذلك مما لا يستجوز على
اختراجه الا الروافض واعتقاد اهل السنة تركه جميع
الصحابه والثنا عليهم كما ان النبي الله تعالى رسوله لم يكن الا بغير
ما ليس من جوده دعائهم واملى عليه كتاب عهد له لم يرضه فلما
كتب ختم الصحيفة وافهمها الى الناس واعلم ان يابيعوا
لمن في الصحيفة فبايعوا حتى مرت بعلي رضي الله عنه فبايعوا لمن فيها
وان كان في ذلك مخالفة وقع الاتفاق على خلافته ثم عثمان لان
عمر رضي الله عنه ترك مخالفة شوري بن سته عثمان وعلى
وعبد الرحمن بن عوف وطحة والنهير وسعد بن ابى وقاص ثم
فوض الامر حنثهم الى عبد الرحمن بن عوف ورصنوا بحكمه فاختار عثمان
رضه وبايعه بغير من الصحابة فبايعوه وانقادوا لاداره واصلوا
معهم اجمع والاعباد فكانت مخالفة في حقها جماعا ثم على لان عثمان رضي
الله عنه شهد وترك الامر مملوا اجمع كبار المهاجرين والانصار على
والتمسوا منه قبول مخالفة وبايعوه لما كان افضل اهل عصره و
اوليهم بالخلافة وما وقع من الخلفاء والمخاربات لم يكن غير نزاع
في خلافة بل غير خلاف في الاجتهاد والافضلية بهذا الترتيب اي
بترتيب الخلافة يعني ان افضل الوكلاء ثم عثمان ثم علي وعلى
هذا الترتيب وجدنا السلف حسن نطقهم بغير مقتضى بانهم لو لم

لم يجر فاذ لك لما اطلبوا عليه فوجب علينا اتباعهم وتوحيش
ما هو اوجب فيه الى الله تعالى ومعنى الافضلية اي المعنى المراد بها انها
انه اكثر ثوابا عند الله بما كسب من خير لا انه اعلم واشرف نسباً
وما اشبه ذلك والكفر عدم الايمان عما من شأنه والايمان في
اللغة التصديق وفي الشيع هو التصديق بما علم بحجج النبي صلى
عليه وسلم به ضرورة اي تصديق النبي بالقلب فيما اشهر
كونه من الدين بحيث يعلم العامة من غير اقتضار النظر و
استدلال كوحدة الصانع ووجوب الصلوة وحرمة الخمر
ونحو ذلك ويكفي الاجمال فيما يلاحظ اجمالاً ويشترط
التفصيل فيما لا يحفظ لتفصيل حتى لو لم يصدق بوجوب الصلوة
عند السؤال عنه وحرمة الخمر عند السؤال عنه كان كافراً وهذا
هو المشهور وعليه الجمهور وهو اختيار الشيخ الى منصور رحمه الله
والنصوص معاصرة لذلك قال الله تعالى انك كتبت في
قلوبهم الايمان وقال الله تعالى وقلبه مطمئن بالايمان وقال
الله تعالى ولما دخل الايمان في قلوبكم وقال النبي صلى الله عليه وسلم
قلبي على دينك وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سامة حين قتل من قال
لا اله الا الله هل شققت قلبه وذهب كثير من المختفين الى
ان الايمان هو التصديق المذكور مع الاقرار وهو المحكي عن
ابي حنيفة رحمه الله صلى الله عليه وسلم من صدق بقلبه ولم يتفق له
الاقرار الا لاني في عمر مرة لا يكون مؤمناً عند الله ولا
يستحق الجنة ولا الجنة من اخذوني النار ككلاف ما اذا

جعل اسم التصديق فقط فان الاقرار شرط لاجل او الاحكام
 في الدنيا من الصلوة عليه وخلفه والدفن في مقابر المسلمين
 والمطالبة بالعشور والزكوات وتوذلك ولا يخفى ان
 الاقرار لهذا الغرض لا بد ان يكون على وجه الاعلان والظهار
 على الامام وغيره من اهل الاسلام بخلاف ما اذا كان لا تمام
 الايمان فانه يكفي مجرد التكلم وان لم يظهر على غيره ثم اختلف
 فيما اذا كان قادرا وترك التكلم لا على وجه الابداء اذ العاجز
 كالافس مؤمن وفاقا والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة كافر
 وفاقا لكون ذلك من امارات عدم التصديق ولهذا طبقوا
 على كفر ابي طالب فان قيل لم جعل الاقرار الذي هو عمل اللسان
 دالا في الايمان بخلاف اعمال سائر الاركان فاجابه ان الايمان
 وصف للانسان المركب من الروح والجسد والتصديق عمل
 الروح فجعل عمل شئ من اجساد ايضا دالا في حقيقة الكمال
 انضاف الانسان بالايان وتبين فعل اللسان لانه
 المتعين للبيان واظهار ما في الباطن بحسب الوضع ولهذا
 جعل الحمد الذي هو فعل اللسان رأس الشكر وذهب اكثر
 السلف وجميع ائمة الحديث وكثير من المتكلمين الى ان الايمان
 تصديق بالجنان واقرار باللسان وعمل بالاركان لكن
 لا يجعلون تارك العمل خارجا عن الايمان بل يقطعون بدخوله
 الجنة وعدم خلوده في النار وهو المحكي عن مالك والشافعي
 والاذاعي وعليه اشكال ظاهر وهو انه كيف لا يتق الشئ اعني

اعني الايمان مع استغناء ركنه اعني العمل وكيف يدخل الجنة
 من لم يتصرف بما جعل الايمان اسما له وجوابه ان الايمان
 يطلق على ما هو الاصل والاساس في دخول الجنة وهو
 التصديق وحده او مع الاقرار وعلى ما هو الكامل المنجى
 بلا خلاف وهو التصديق مع الاقرار والعمل على ما اشير اليه
 بقوله تعالى انها المؤمنين الذين اذا ذكروا به طابت
 قلوبهم الى قوله او يذكركم المؤمنين صفا وموضع الخلاف
 ان مطلق الاسم لا يدل على الثاني ولا يكفر احد من اهل
 القبلة الا بما فيه نفي الصانع القادر الخ را الصليم
 او شركه انكار النبوة او انكار ما علم بحج محمد صلى الله
 عليه وسلم به ضرورة او انكار ما رجع عليه قطعا كاستحلال
 المحرمات التي اجمع على حرمتها فان كان ذلك المجمع عليه ما علم
 ضرورة من الدين فذاك داخل فيما تقدم ذكره واما فان
 اجماعا ظاهريا فلا كفر بخلافه وان كان قطعية ففقه خلاف
 كذا في شرح المواقف واما غير ذلك فالقائل به مبني
 وليس بكافر ومنه التجهيم اعلم ان جمهور المتكلمين
 والفقهاء على انه لا يكفر احد من اهل القبلة فان الشيخ
 ابا الحسن الاشعري قال في اورد كتابه مقالات الاسلاميين
 اختلف المسلمون بعد نبوتهم عليه السلام في اشياء ضل
 بعضهم بعضها وتبتر بعضهم عن بعض فصاروا فرقا
 متباينين الا ان الاسلام يجمعهم ويجمعهم فلهذا ذهب

وعليه أكثر اصحابنا وقد نقل عن ابي الحسن انه قال لا ارد شهادة
 احد من اهل الامور الا بالخطابة فانهم يعتقدون حل الكذب
 وحكي الحاكم صاحب المختصر في كتاب المستغنى عن ابي حنيفة انه لم يفر
 احد من اهل القبلة وحكي ابو بكر الرازي مثل ذلك عن الكرخي
 وغيره ومن اصحابنا من قال يكفر الخاليين وقال الاستاذ
 ابو اسحاق الاسفرائيني تكفر من يكفونا ومن لا قلا واحدا
 الامام الرازي ان لا يكفر احد من اهل القبلة وتكذب به لو
 توقف صحة الاسلام على اعتقاد احدى المسائل التي اختلف
 فيها اهل القبلة كسنة الصفات وخلق الاعمال وعموم
 الارادة وقدم الكلام وجواز الرؤية وتوحيدها لانها ان
 احدى فيها واحد لكان النبي م ومن بعده يطالبون بها من
 امن ويفتشون عن عقائدهم فيها ويستهونهم على ما هو احدى
 منها واللازم مستغف وقطعا ولغايل ان يجيب عن جميع الملامح
 فان المصديق بجميع ما جاء به النبي م اجمالا كاف في صحة
 الايمان وانما يحتاج الى بيان احدى في التفصيل عند حلقها
 وان كانت مالا خلافا في تكفير المخالف فيها كدور العالم
 فكم من مؤمن لم يعرف معنى الاحادث والعقد اصله ولم يحضر
 بباله حديث حشر الاحباب وقطعا لكن اذا لاحظ ذلك
 فلو لم يصدق كان كافرا او التوبة وهي الندم على المعصية
 لكونها معصية وقيل مع العزم على الترتك في الاستقبال
 واجبة لقوله تعالى توبوا الى الله وهي مقبولة عند الله تعالى لطف

حفظها

ورحمة واحسانا من الله تعالى لا دجوا بالعام والامر بالمعروف
 تتبع لما يومر به فان كان ما يومر به واجبا فواجب الامر به و
 وان كان ما يومر مندوبا فمندوب الامر به وكذا النهي
 عن المنكر تتبع لما ينهى عنه فان كان حراما فالنهي عنه واجب
 واجب وان كان مكرها فالنهي عنه مندوب وسطره
 اي شرط وجوبه ان لا يؤدي الى الفتنة والالم يجب ولم
 يندب وان يظن بقوله والالم يجب بل يندب
 اظهار الشعار الاسلام ولا يجوز التجسس والتفتيش
 عن احوال الناس بالكتاب والسنة اما الكتاب
 فقوله تعالى ولا تجسسوا وقوله ان الذين يكونون ان
 تتبع الفاحشة في الذين امنوا الاية فانه يدل
 على حرمة السعي في اظهار الفاحشة ولا شك
 ان التجسس سعي في اظهار ربا واما السنة فقوله م
 من تتبع عورة اخيه تتبع الله عورته ومن تتبع الله
 عورته فضحه على رؤوس الاشهاد الاولين والآخرين
 وقوله عليه السلام من ابتلى بفتن من هذه القاذورات
 فليستره بستر الله فان من ابدى لنا صفحة
 اثبتنا عليه حداته وايضا من سيرته م انه كان
 لا تجسس عن المنكرات بل يسترها ويكره اظهارها
 بشكك الله تعالى على العقائد الصحيحة ووفقك
 لما يرصني من الاعمال ولا يصلح من الاقوال معناه

معناه ظاهر هذا ما تيسر لنا بعون الله وحسن توفيقه
من شرح العقائد العنصرية نفع الله به الطالبين و
جعل زخر النايوم الدين انه خير موفق
ومعين وقع الفزاع من تأليفه
في اليوم الاخير من رمضان
من شهر سنة
تعالى
بمدينة قسطنطينية
المحنة وانا الفقيه
سليمان بن احمد
بن مصطفى
الرومي
القسطنطيني
عفي الله عنهم
م

تدبر نسخة الاصل

شرح الاخلاق العنصرية
لعلي شكري زاده
رحمهما الله
تعالى